



كلمة العدد

يوسف سلامة

ما من متابع لمجلة (قلمون للأبحاث والدراسات) - التي تصدر عن (مركز حرمون للدراسات المعاصرة) - إلا ويعلم يقيناً: أن كل ملف رئيس، في أي من أعدادها، لا بد أن يكون مركزاً على شأنٍ سوري، أو على شاغل من شواغل الحياة السورية في المجال الثقافي أو السياسي. ومن ثم، فليس للعدد الثامن - الذي هو بين أيدينا - إلا السير على السُنَّة المتبَّعة في ما سبقه من أعداد.

وبما أن (الفن) واحدٌ من أهم ميادين الحياة الإنسانية - نظراً لكونه يقوم بوظيفة مزدوجة: التعبير عما يعتمل في نفوس الفنانين، من حيث هم أفراد، والتكثيف الرمزي لما يدور في الحياة الاجتماعية للشعب - فلم يكن بدعاً أن تُخصَّص مجلة (قلمون) العدد السابع من إصداراتها؛ لمناقشة ما استجدَّ من تطورات في (الفن السينمائي) على صفتي الحياة السورية؛ سينما الإنسان والحريّة، وسينما النظام والاستبداد. واستكمالاً - ولو جزئياً - لملف (الفن) في سورية؛ فإن (قلمون) تُخصَّص من جديد، الملف الرئيس في عددها الثامن لمناقشة أولية لـ (الفن الروائي السوري)، تحت عنوان: (الرواية السورية راهناً، بعد عام 2011). والأمل معقودٌ أن تتابع المناقشات حول جوانب كثيرة من الإبداع السوري في عدد من الفنون، يمثل الفن التشكيلي، والدراما التلفزيونية، والمسرح، وغيرها.

غير أن الحديث عن (الرواية السورية) على إطلاقه، ولو كان محددًا بمدة زمنية تبدأ في عام 2011، يكاد ألا يعيّن مضمون هذا الملف وأهدافه الفنية والإنسانية؛ ولإزالة هذا الالتباس، وضع النقاد المشاركون في هذا الملف عنواناً فرعياً كفيلاً بجعل القارئ في مأمن من كل لبس أو غموض، يمكن أن يتسبب في تشويش القراءة، أو إعاقه الفرز الدقيق بين النصوص الروائية والمادة النقدية المتصلة بها. من هنا، جاءت أهمية العنوان الفرعي الذي تم اختياره، وهو: (استكشاف خرائط السرد المناهض). فما الذي يعنيه هذا النوع من السرد؟

يعرّف الناقد السوري المرموق خالد حسين (السرد المناهض) في تقديمه هذا الملف، بالقول: ((إن هذا المفهوم؛ إذ يقدم إلى فضاء اللغة وفي نطاق هذا الملف، إنما ليرسم علامة فحسب على خرائط سرد سوري، يتوخى تفكيك السرديات المتأبدة، والرؤى النكوصية التي تقود المجتمع إلى خارج سياقات



التاريخ)). فالوظيفة الأولى لهذا المفهوم، كما يتضح، وظيفة لصيقة بالفن مهما كان جنسه. ونعني بذلك: الوظيفة النقدية، بالمعنى الأشمل لمصطلح النقد، وليس بمعناه الأدبي فقط. ومن البين أنه يتعذر على (الفن الروائي) أداء هذه الوظيفة النقدية إلا من خلال سرديات مناهضة، تكون أشد صدقاً، وأكثر مطابقة للحقيقة التاريخية. ولكن، هذه السرديات الأخيرة لا بد لها أن تمضي إلى ما هو أبعد من ذلك؛ لأنها تتطلع إلى التوحيد بين الحقيقة التاريخية والحقيقة الفنية في إهاب بنية سردية، يتحول فيها التاريخ إلى صياغات فنية ورؤى إبداعية لكل من الروائي والناقد والقارئ على حد سواء.

ومن ذلك نستخلص: أن (السرد المناهض) صيرورة بدأت، ولكنها لم تكتمل، وقد لا تكتمل أبداً؛ فطبيعة الأدب من طبيعة الحرية: انفتاح على اللانهاية، من غير أن يكون الأديب أو الناقد معنياً بنهاية سعيدة أو خاتمة رشيدة، تشهد على اكتمال واحد من الأهداف الإنسانية النبيلة؛ فنبل الأهداف بتجدها، قبل أن يكون بتحققها.

وفي ضوء ذلك، يعمق (خالد حسين) ماهية مفهوم السرد المناهض، عندما يقرر أن صياغة هذا المفهوم ((تتعلق أولاً وأخيراً وراهنياً في محاولة لنقاد وروائيين سوريين حصراً، لاستكشاف خرائط سرد مناهض تبلور، ويتبلور، بُعيد انفجار الحدث السوري إلى اللحظة الراهنة)). بهذه العبارات الوجيزة والمحكمة يتحدد مضمون الراهنية وعلاقته الحصرية بالرواية السورية، وهذا يعني أن الوعي الجديد الذي فجرته الثورة السورية وجد له تعيناً متميزاً في إطار الفن الروائي راهناً.

ومن الناحية المنهجية، قسم هذا الملف إلى أربعة محاور أساسية، اشتمل كل منها على دراسة أو أكثر، قام بإنشائها ناقداً ونقاد سوريون حول مجموعة من الروايات، اتفق النقاد على أنها مندرجة في ما يسمى بالسرد المناهض.

أما الملف نفسه، فقد قسم إلى أربعة محاور رئيسية: أولها (أسئلة العنوان: البداية واستراتيجيات التشكيل). والمحور الثاني (سياسات السرد المناهض وتقويض السرديات السائدة). والثالث (الرؤية السردية: المكان وتمثيل الهوية في السرديات النسوية المضادة). وأما المحور الرابع والأخير، فهو: (لعبة السرد في نطاقات الممكن والفتنازيا).

وقد احتوى الملف، إضافة إلى النصوص النقدية، على عنصر زاد في غنى هذا الملف وفي انفتاح آفاقه؛ وقد تمثل ذلك في شهادات الروائيين - من فرسان السرد المناهض - التي أُدرجت في نهاية كل محور من محاور هذا الملف.



بقي أن نبين، أن هذا الملف يضطلع بالإجابة عن سؤالين أساسيين، يهيكلان خرائط هذا السرد - على حد تعبير خالد حسين - وهما: كيف عبر الروائيون عن شغفهم بهذا السرد لاصطياد العالم بلحظاته وأمكنته. وكيف اقترب النقاد بأدواتهم ورؤاهم من هذا السرد المناهض. بذا نكون قد هيأنا السبل أمام القارئ لدخول رحاب هذا الملف والمشاركة في متعة القراءة وامتعة النقد معاً.

وقبل أن نغادر هذا المقام، يجدر بنا الإدلاء بملاحظة أخيرة، تتعلق بالأسباب التي رجحت أن تكون (الرواية السورية) موضوعاً لهذا الملف، على الرغم من الأهمية الفنية لهذا الموضوع في حد ذاته؛ إذ لم تكن المصادفة أو المشيئة الشخصية سبباً في اختيار أن يكون الملف في هذا العدد مكرّساً للرواية السورية التي صدرت بعد عام 2011؛ فهذا الأمر راجعٌ في الحقيقة إلى أن الثورة السورية تستحق أن تكون لها روايتها، روايةٌ لما تكتب بعد.

لقد ظنَّ نظام الأسد الاستبدادي أن الثورة لن تأتي أبداً، وهو الوهم الذي عبّر عنه كثير من الناطقين بلسان هذا النظام بقولهم: (سوريا استثناء). ولكن الأحداث خيبت ظنهم وحلمهم في الاستقرار الأبدي للنظام؛ فجاءت الثورة، وغيرت الكثير من معالم الحياة السورية، بما في ذلك مجالات الإبداع الفني، والرواية ليست استثناءً من ذلك. وقد نجم عن هذا (الوعي الجديد) الذي بثته الثورة في الطاقة الإبداعية للروائيين السوريين فن روائي جديد، لا يقطع الإبداع فيه عن ماضيه كلية، ولكنه مع ذلك يتجاوز كثيراً من التقاليد الفنية السابقة.

ولئن لم تستطع (الثورة) حتى الآن، أن تطيح النظام الاستبدادي؛ فإن إنجازها الأعظم يظل متمثلاً (ماتلاً) في أن الثورة قد أثبتت للجميع - حتى للموالين أنفسهم - أن ((الفكرة الجامعة التي حكم بها النظام السوريون لآجالٍ طويلة قد شاخت، وماتت)). لذا، فإن استمرار حكم المجتمع بفكرة ميتة ما هو إلا عرض ناجم، عن أن (الثورة) لم تنجح بعد في استحداث فكرتها الجامعة، التي لا بد أن تكون متسمةً بالمعقولية والصدقية والمطابقة النسبية بين صور (الوعي الجديد) الذي خلقته (الثورة)، ومعطيات الحياة البازغة.

وبوسعنا، على نحو ما، أن نعدّ الوعي الفني الجديد واحداً من الروافد الأساسية التي يمكنها أن تكون في صميم الفكرة الجامعة، وأن تلعب دوراً في إنتاج (الفكرة الجامعة) التي من شأنها توفير الحدود الدنيا لجميع السوريين للتعرف إلى أنفسهم فيها، والاهتداء إليها بوصفهم سوريين، بصرف النظر عن إثباتهم ودياناتهم وطوائفهم والتزاماتهم السياسية والاجتماعية الأخرى.

ومن المؤلف بالنسبة إلى مجلتنا، أن يُفتتح كل واحدٍ من أعدادها بمقالين غير مُحكمين. ويُعهد في العادة بكتابتهما إلى أشخاص مشهود لهم بالتفكير النزيه والمستقل، وبالكفاية العلمية في ميادين تخصصهم، مما



يؤهلهم للخوض في المسائل الشائكة، انطلاقاً من رؤيتهم الشخصية، التي تشكل قاعدةً للسير في الطريق المفضي إلى درجة من درجات الإضافة العلمية والمنهجية.

وقد حالفنا الحظ في هذا العدد، عندما جمعنا بين فيلسوف عقلاني حديثي، هو الفيلسوف الجزائري (الزواوي بغورة) الذي يعمل - في الوقت الحاضر - أستاذاً للفلسفة في جامعة الكويت، - ورجل دينٍ سوري قد تزوّد من العلم الشرعي بما يؤهله لأن تكون آراؤه في هذا الباب محل احترام وتقدير، ولا سيما أنه قد حصّل المعرفة الشرعية على أيدي كبار الفقهاء السوريين خلال سنتي التعلم والتكوين في المدرسة الخسروية في مدينة حلب؛ إنه الأستاذ الشيخ (محمد أمير ناشر النعم) الذي جمع، بكل اقتدارٍ بين العلم الشرعي والاستنارة والمنهج النقدي؛ فصبّ ذلك كله في إطار من التسامح الروحي والأخلاقي والديني، وهو ما يفتقر إليه كثير من العرب ومن السوريين: علمانيين، ومتدينين.

وليس من شأن هذه الملاحظات السريعة، أن تغني عن قراءة هذين المقالين. ومع ذلك، قد يكون من المفيد أن نستلفت الانتباه إلى أنّ ما يجمع بينهما فكرة جوهرية، ما أشد حاجتنا إليها، وهي (فكرة التسامح). لقد كتب (الزواوي بغورة) مقاله تحت عنوان (الدولة المدنية)، بينما كتب (ناشر النعم) مقاله تحت عنوان (مسيرة نحو التسامح).

وهكذا، ظلت (الفكرة الرئيسة) لدى الفيلسوف ضمنية، لا يصل إليها القارئ إلا عبر متابعة العمارة الفلسفية المنطقية للمقال، في حين أثر رجل الدين أن تكون الفكرة نفسها عنواناً صريحاً لما يكتب. وقد يكون ذلك راجعاً، إلى أن (التدين) مرتبط ارتباطاً مباشراً بالممارسة العملية؛ ما يستدعي أن يكون (الأمر الأخلاقي) واضحاً لا لبس فيه بالنسبة إلى المستويات المعرفية جميعها لطوائف المؤمنين.

ومنذ البداية، يجادل الزواوي بغورة متسائلاً ومتشككاً في ما إن كان مفهوم الدولة المدنية ((سيئاً، من حيث القيمة، مفهوم الدولة أو العدل أو الحرية، أم هي مجرد شعار؟)) هو يطرح هذا السؤال في مقابل حقيقة لا شك فيها، وهي: ((إنّ مفهوم الدولة مفهوم أصيلٌ ومركزي في العلوم السياسية والفلسفية على حد سواء)). ويتابع قائلاً في محاولة لتعزيز تشككه: ((إنّ صفة (المدني) لا تلحق بالدولة إلا في خطاب الفكر العربي الحديث والمعاصر)). والواقع أنّ الزواوي بغورة لا يريد أن ينفي - من وراء ذلك كله - كل قيمة عن الدولة المدنية، ولا أن يتشكك في إمكان وجودها. فما يستهدفه هو رسم إطار معرفي ومفهومي يسمح بالتمييز بين الدولة على إطلاقها، وما ينجم من قيد أو حدود يفرضها نعت (المدني) على الدولة.

والنتيجة - في نظر الكاتب - هي: أن نعت (المدني) ((سواء تعلق بالمنظمات الشعبية المستقلة أم بالدولة



نفسها يظل مقترناً ... بمفهوم (التسامح)، وما يقترن به من تعدد عقائدي في الدين والسياسة)). ومن ثم، إن فكرة التسامح هي ما شجّع عددًا من المجتمعات العربية إلى التطلع إلى الدولة المدنية بما هي حل للمشكلات السياسية. ونحن نرجع هذا الاهتمام إلى واحدة من أهم خصائص الفكر العربي الحديث والمعاصر، وهي: كونه فكرًا إصلاحيًا، يُضاف إلى ذلك أن أحداث الربيع العربي قد روجت لهذا المفهوم على المستوى العمومي، بعد أن أصبحت المجتمعات العربية على وشك دخول عالم السياسة.

ومهما يكن من أمر، فإن الزواوي بغورة ينتهي إلى نتيجتين مهمتين من تأملاته حول (الدولة المدنية): ((... الدولة المدنية تحقق قدرًا من (العلمنة)، وليس (العلمانية)). والثانية ((هي تُعبّر عن الحد الأدنى من الإجماع السياسي، وفي الوقت نفسه هي رد مناسب، ولو كان مؤقتًا على جملة المخاطر التي تواجه المجتمعات العربية، وعلى رأسها النزعة الطائفية والقبلية والجهوية))، وهكذا نجح فيلسوفنا في أن يضع أفكاره حول الدولة المدنية بعيدًا من دعوة العلمانيين وبعض الإسلاميين إليها، من دون أن يتوافر أدنى اتفاق حول دلالة هذا المصطلح عند الفريقين.

أما الأستاذ (ناشر النعم) فينهج في مقاله عن (التسامح) نهج (السيرة الذاتية). وهو الأسلوب أو الشكل الأدبي الذي اختاره للتعبير عن أفكاره، ولا تثير عليه فيما اختار. فهو - من خلال الأسلوب الذي اختاره - يطوع الوقائع والأفكار والخبرات السلبية والإيجابية؛ فيصوغ منها نصًا أدبيًا جميلًا عامرًا بكل ضروب التشويق التي لا بد للقارئ أن يقع في حباتها.

أمّا الفكرة الفلسفية الأولى التي يبني عليها هذا المقال، فهي الإقرار بأن الإنسان (خير بفطرته)، وأن المجتمع من خلال مؤسساته، هو الذي يفسد الفطرة (السليمة).

وأما الفكرة الموجهة الثانية في هذا المقال، فهي الإيمان بأن (الوعي الذاتي) يترجم عن فعاليته النقدية، من خلال فكرة (الاعتراف) بالذنب أو الخطأ، والاستعداد لطلب المغفرة ممن أسأنا إليهم عن قصد أو عن غير قصد. وهنا سأسمح لنفسي بالقول إن الأستاذ (ناشر النعم) يُفعل فكرة (النفس اللوامة) منتقلًا بها من شعار، لا يعرف عنه كثير من مرديه إلا القليل، إلى طاقة روحية نقدية. وهو نقد ينطلق من التواضع الأخلاقي؛ لأنه يسلم بضرورة النقد الذاتي من خلال الاعتراف بما فرط من الذات أو النفس من فعل أو قول، مع الإعراض عن الجاهلين.

وبذا يكون الأستاذ (ناشر النعم) - نتيجة لما يتصف به من الاعتدال والميل إلى الإصلاح - رجل دين عصري، من مجال اعتداله وتسامحه انفتاحه على الفلسفة، وأخذ بنصيب من نظرياتها يُعينه على تدبر المبادئ الأخلاقية تدبرًا، لا يخلو من تجديد وإبداع. وبفضل ذلك كله أمكن لنا الارتقاء بمبدأ (النفس



اللوماء) إلى أفق أرحب نوحده فيه توحيداً خلافاً، بين فكري الاعتراف والنقد الذاتي الأخلاقي، المنطلق من نزاهة الوجدان وحسن الطوية.

وفي ما يتعلق بالقسم المكرس للدراسات في هذا العدد، فقد احتوى على أربع منها. وقد دارت حول موضوعات متنوعة، واقعة في عدد من الحقول، وقد قصدنا إلى هذا التنوع قصداً لسبيين: أولها راجع إلى احترام هيئة التحرير حاجة الكتاب إلى التعبير عن أنفسهم عبر اختياراتهم الشخصية، وثانيها إتاحة الفرصة لقرائنا للتواصل مع قطاعات معرفية غير منحصرة في باب واحد، وغير مقيدة بحقل ضيق من حقول التخصص.

أما الدراسة الأولى، فقد انصبت على ميدان ذي ارتباط بذوي الاحتياجات الخاصة بعامة واحتياجات المكفوفين منهم بوجه أخص. وتلح هذه الدراسة التي عنونها كاتبها (أشخاص في حالة إعاقة) على ضرورة النظر إلى الميدان بأسره نظرة حركية جدلية متطورة، حتى يعاد النظر فيه، من حين إلى آخر، لاستكشاف العناصر المستجدة التي يتعين الانتباه إليها من خلال إعادة التقييم لطبيعة الميدان وحدوده؛ ولهذا حاولت الدراسة أن تقدم عناصر تنظيرية مهمة في بابها، تتمثل في فتح المناقشة مجدداً في تعريف الإعاقة ومعاييرها، وحول الفرق بين نظر المجتمع المحيط إلى الإعاقة، ونظر المعاق نفسه إلى إعاقته.

وفي الدراسة جانب شبه ميداني معني بتتبع آثار الحروب - ولا سيما في الحالة السورية- وما تفرضه من مهمات إضافية وصعوبات على المعاقين ومجتمعاتهم في الوطن أو في بلد اللجوء. وبوسع القارئ أن يجد حالة مدروسة لبعض المعاقين الذين أجبرتهم الحرب في سورية على الانتقال إلى فرنسا نتيجة لغياب الاستقرار الأمني.

أما الدراسة الثانية (العلاقة بين الفلسفة والدين، بين الديمقراطية والإسلام: في ضرورة التحليل المفاهيمي والنقدي)، فتبدأ من البحث في العلاقة بين الفلسفة والدين في العصور الوسطى الإسلامية والمسيحية، ثم تتطور؛ ليرتكز النظر فيها على صور العلاقة المعاصرة بينهما. لكن، لا تلبث المناقشة أن تنمو في اتجاه البحث في العلاقات المحتملة - في وقتنا الراهن - بين الديمقراطية والإسلام، وبوجه خاص بين الديمقراطية والإسلام السياسي.

أما الدراسة الثالثة (جورج طرابيشي ناقدًا الجابري: نحو نظرية نقدية عربية)، فقد كان حرياً بها أن تكون جزءاً من الملف الضخم الذي أعدته (قلمون) عن المفكر السوري الراحل (جورج طرابيشي) في عددها السادس.



يسعى هذا البحث إلى إبراز أهم ما اتسم به فكر (جورج طرابيشي) وشخصيته على حد سواء، وهو نزعة النقدية القوية التي يكاد ألا يكون (التي تكاد ألا تنجي أي مفكر عربي من فعل أدواتها...) أي مفكر عربي قد نجا من فعل أدواتها النقدية التي لم تنقطع عن التطور والتجدد.

والأستاذة الجزائرية - التي تفضلت بتقديم هذه المشاركة- يدور بحثها بصورة أساسية، على مناقشة النقد الذي قدمه طرابيشي للإنتاج الفكري الموسوعي للراحل (محمد عابد الجابري)، المتمثل في عمله الموسوعي الذي يمكن إدراجه تحت عنوان واحد هو (نقد العقل العربي). والنهج الذي تتبعه الباحثة، ينطلق من مجموعة أسئلة تطرحها على فكر جورج طرابيشي باحثة عن إجابات لها في موسوعته الضخمة الموسومة بـ (نقد نقد العقل العربي). ومن هذه الأسئلة: ما مقومات الفعل النقدي لدى جورج طرابيشي؟ وما مقاصده وآلياته؟ وما الاستراتيجيات الفكرية التي اتبعها في تفكيك مشروع الجابري ونقده؟ وهل استطاع الوصول إلى التأصيل والتجاوز؟

أما البحث الرابع والأخير (قضية فلسطين في الفكر السياسي لدى ياسين الحافظ)، فلا يناقش موقف ياسين الحافظ من القضية الفلسطينية فقط، وإنما هو يتناول التطور الفكري لياسين الحافظ نفسه، المتمثل في مراجعاته العديدة لمواقفه التي نمت وتطورت من مرحلة إلى أخرى، ومن هذا الكتاب إلى الذي يليه. وهذا أمر طبيعي؛ فلم يكن ياسين الحافظ من نمط المفكرين الإيديولوجيين الذين يقسرون الوقائع على أن تفسر بطريقة واحدة عبر المراحل التاريخية المتعددة، بل هو قد كان من نمط أولئك الذين يعيدون النظر في أفكارهم ومناهجهم، فيشحذونها بعد نقدها؛ لتصبح أكثر تكيّفًا وقدرة على تقديم تفسيرات أحدث وأعمق، وهذا ما امتاز به بين المفكرين القوميين. فبينما كان تفسيره الأول للنكبة الفلسطينية محصورًا بخيانة بعض الزعماء، وكان يكفي التخلص منهم بإحلال (أنبياء صغار) محلهم في الحكم، اكتشف الحافظ فيما بعد أن المهزوم هو المجتمع؛ لأنه ليس مجتمعًا عصريًا، بل هو مجتمع مفوّت تاريخيًا؛ ولذا صرح الحافظ نفسه بأن تفكيره السياسي قد انتقل من سطح المجتمع إلى عمقه وجذوره. ولم تزل، في الحقيقة، آراء الحافظ النقدية حول الحركة الفلسطينية التي انطلقت في الستينيات والسبعينيات، محتفظة بقيمتها، والإفادة منها ممكنة في دراسة كثير من التجارب العربية المعاصرة.

وفي باب المراجعات النقدية للكتب، وقع الاختيار في هذا العدد على ستة كتب، لكل منها أهميته في بابه الخاص. ومع ذلك، من الضروري التنويه بأهمية اثنين منها على وجه الخصوص: الأول هو كتاب سلوى إسماعيل عن سورية وثورتها، تحت عنوان (حكم العنف) الصادر عن جامعة كامبردج، في شهر آب/أغسطس عام 2018. وقد تفضل الصديق راتب شعبو بتقديم عرض محكم ودقيق لهذا الكتاب المهم.



الكتاب الثاني (سورية الدولة المتوحشة) ويحلل فيه ميشيل سورا نظام الحكم في سورية تحليلاً عميقاً، ويكشف بحدسه السياسي أن الأسد لا يملك مشروعاً لبناء الأمة، ولا بناء الدولة ولا إقامة عدالة اجتماعية.

والكتاب الثالث للفيلسوف التونسي (فتحي التريكي) باللغة الفرنسية (Ethique de la dignité, Révolution et vivre ensemble, arabesque éditions 2018) الصادر أيضاً في عام 2018. ولدى اتصالي به طالباً الإذن بعرض مضمون كتابه على صفحات مجلتنا لم يتردد بالموافقة، وأتبع ذلك مباشرة بترشيح تلميذته (وصال العش) الأستاذة في جامعة صفاقس لإنجاز هذا العرض. وقد وافقنا على ذلك بكل ترحاب.

الكتاب الرابع قواعد الفن للفيلسوف الفرنسي بيير بورديو. ولا تحفى منزلة هذا الفيلسوف على الجمهور، فكيف بالعارفين. فجهوده وإسهاماته في علم الاجتماع والفن والسياسة والسينما أكثر من أن تحصى، وأخطر من أن تكفي إليها إشارة عجلة في مثل هذا العرض الموجز والسريع.

الكتاب الخامس للمؤرخ الفلسطيني ماهر الشريف (من لينين إلى غورباتشوف؛ أو حكاية ثورة مجهضة) دار الفارابي، بيروت 2018.

الكتاب السادس (السينما الفلسطينية في القرن العشرين) وزارة الثقافة، دمشق، لمؤلفه الراحل بشار إبراهيم الذي يعد أهم مؤرخ للسينما الفلسطينية وللسينما السورية.

وفي ختام هذه الافتتاحية نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من بذل جهداً ساعد على إخراج هذا العدد على صورته الراهنة ضارين صفحاً عن ذكر الأسماء؛ لئلا يضعنا النسيان موضع اللوم أو الحرج أمام جميع من يستحقون الشكر.